الدورة القرائية ٣٥

كتاب

الاستدلال العقلي العقدي

عند الإمام أحمد - رحمه الله-

د. حنان بنت عبدالعزيز العنزي

ملخص الورد الثالث
ص٥٢ - ص٧٨

إعداد مركز رسيل للاستشارات التربوية والتعليمية

https://kkitab.com

Katib_Kitab

المبحث الثاني:

منهجية الاستدلال العقلي عند الإمام أحمد

منهجية الإمام أحمد في استعمال الدليل العقلي في مسائل الاعتقاد منضبطة بعدة ضوابط؛ **فيما يلي تلخيص أبرزها:**

ضوابط الاستدلال العقلي عند الإمام أحمد رحمه الله:

أولاً:

النص هو الأصل في الاستدلال، وهو المقدم على العقل

الملاحظ من تقريرات الإمام أحمد؛ إعماله للنص الشرعي في الاستدلال ابتداءً، فهو المقدم لديه؛ إذ هو الحجة وهو الأصل وما عداه تبع. وتقديسه للنص الشرعي وتمسكه به وحثه على ذلك؛ أكبر دليل على ذلك، ويؤكد على ضرورة التمسك بالكتاب والسنة، كما نجده في مناظراته وجداله مع المبتدعة؛ يطالبهم أولاً بالدليل الشرعي وذلك متواتر عنه. ومن ذلك قوله الذي كرره للمعتصم: يا أمير المؤمنين أعطوني شيئًا من كتاب الله، أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أقول به.

فمنشأ **المنهج** للمذهب الحنبلي من هذه الخاصيَّة: **التمسك بالحديث والأثر**.

ومن ردود الإمام أحمد: رده على من سأله عن نزول الرب تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا في ثلث الليل الآخر: "امضِ الحديث على مارُوي، بلا كيف، ولا حد، بما جاءت به الآثار وبما جاء به الكتاب، قال الله تعالى: ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ ﴾ [سورة النحل: ٧٤] ينزل كيف شاء بعلمه وقدرته، أحاط بكل شيء علمًا، لا يبلغ قدره واصف، ولا ينأى عنه هرب هارب".

ثانيًا:

استنباطه الأدلة العقلية من الأدلة النقلية،

فإن العقل الصريح يوافق النقل الصحيح

مما تقَرَّر أن الأدلة العقلية قد تكون نقلية؛ فقد اعتمد الإمام أحمد رحمه الله كثيرًا على استنباط الأدلة العقلية من القرآن والسنة، ومن ذلك ما جاء في كتاب "الرد على الجهمية والزنادقة" بعد أن ساق رحمه الله الأدلة على علو الله جل جلاله، قال: "فهذا خبر الله؛ أخبرنا أنه في السماء، ووجدنا كل شيء أسفل منه مذمومًا يقول الله جل جلاله: ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ [سورة النساء: ١٤٥]، ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ [سورة فصلت: ٢٩]".

واستدلَّ الإمام أحمد رحمه الله في رده على الجهمية بالتفريق بين أنواع المضاف إلى الله سبحانه وتعالى على كون القرآن غير مخلوق، فقال: (وأمَّا قول الله: ﴿ وَرُوحٌ مِّنۡهُۖ ﴾ [سورة النساء: ١٧١]، يقول: من أمره [الذي] كان الروح فيه، كقوله: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُۚ ﴾ [سورة الجاثية: ١٣]، يقول من أمره، وتفسير روح الله إنما معناها أنها روح بكلمة الله خلقها الله، كما يُقال: عبد الله وسماء الله وأرض اللّه" .

فالمُضاف إلى الله سبحانه وتعالى نوعان:

إن كان المضاف إلى الله سبحانه وتعالى صفات لا تقوم بنفسها؛ كالعلم والقدرة والكلام وغيرها، فهو من باب إضافة صفة إلى موصوف.

إضافة أعيان منفصلة؛ كبيت الله وناقة الله وعبد الله، وهي إضافة المخلوق إلى خالقه.

قال ابن تيمية: "وكذلك ما كان منه، إن كان عينًا قائمة، أو صفة قائمة بغيرها، كما في السموات والأرض والنعم، والروح الذي أرسله إلى مريم، وقال:

﴿ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا ﴿١٩﴾ ﴾[سورة مريم: ١٩] كان مخلوقًا، وإن كان صفة لا تقوم بنفسها ولا يتصف بها المخلوق كالقرآن لم يكن مخلوقًا، فإنَّ ذلك قائم بالله، وما يقوم بالله لا يكون مخلوقًا".

ثالثًا:

موافقة استدلالاته لأصول اعتقاد السلف

اطّردت استدلالات الإمام أحمد رحمه الله مع أصول الاعتقاد عند السلف، فلا تجد في استدلالاته العقلية ذلك النفس العقلي الكلامي؛ المخالف لأصول الاعتقاد، بل كل استدلالاته موافقة لما دلت عليه نصوص الاعتقاد من أصول عقدية عند السلف.

رابعًا:

التقيد بالاستعمال الصحيح للغة العرب

تميزت استدلالات الإمام أحمد بتعضيد قوله بلغة العرب التي نزل بها القرآن، وهي عمدة في احتجاجاته ومناظراته وكثيرًا ما يستشهد بها.

من ذلك ما يرويه ابنه أبو الفضل في مناظرته مع إسحاق:" أليس قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾[سورة الزخرف: ٣] أفيكون مجعولاً إلا مخلوقًا؟ قال أبي: فقلت: فقد قال الله تعالى: ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ۝٥ ﴾ [سورة الفيل: ٥] أفخلقهم؟!".

ومـن الأوجـه اللغويـة الـتي اسـتدل بهـا الإمـام أحمـد: هـو اسـتعماله **للمشترك اللفظي**، وأنه لا يلزم من الاشتراك اللفظي بين شـيئين اشـتراكهما من كل وجه، والمشترك اللفظي: هو ما اتّحد لفظه وتعدّد وضعه ومعناه.

حيث قال: " وذلك أنَّ: "جعل"، في القرآن من المخلوقين عـلى وجهـين عـلى معنىٰ التسمية، وعلى معنى فعل من أفعاله".

فلفظ "جعل" من المشترك اللفظي الذي تتعدد معانيه بحسب وضعه؛ فيأتي في القرآن بمعنى خلق، ويأتي بمعنى صيرَّ.

خامسًا:

استعماله الدليل العقلي في إبطال دعاوى المبتدعة والرد عليهم

استعمل الإمام أحمد الدليل العقلي في رده ونقضه لأقوال المبتدعة، لا تأسيسًا لمذهب أهل السنة في أبواب الاعتقاد.

وسبب ذلك أن السلف لديهم التسليم للنصوص الشرعية وتعظيم الآثار، فيُقررون أصولهم بمجرد النص، الذي تُعتَبر دلالته أقوى من أي دلالة أخرى، بما فيها العقل.

أما أهل البدع فالدليل العقلي محوراهتمامهم وموضع تقديسهم، فاحتاج السلف إلى نقض أقوالهم بالدلائل العقلية الصحيحة.

سادسًا:

تميزت منهجيته العقلية بالإيجاز في اللفظ والسهولة في العبارة

كان الإمام أحمد مع دقة عباراته وقوة استدلالاته يتميز كلامه بسهولة الفهم لكل أحد، والبعد عن التعقيد والتطويل، فيطرح الدليل العقلي بإيجاز ووضوح.

سابعًا:

العقل لا مجال له في الغيبيات

التزم السلف ومنهم الإمام أحمد عدم استعمال العقل في مسائل الغيبيات؛ إذ لا مجال للعقل فيها، كما في قوله عن السنة: " ولا تُدرك بالعقول"؛ فالغيبيات لا تُعرف إلا بالخبر الصادق.

فالعقل مهما بلغ قوةً وذكاءً لن يُحيط بأمور الغيب؛ فعليه التسليم والانقياد.

المبحث الثالث:

مجالات الاستدلال العقلي العقدي عند الإمام أحمد

وفيه أربعة مطالب:

١

الاستدلال على
مسائل التوحيد

٢

الاستدلال على
مسائل الإيمان

٣

الاستدلال على
مسائل القدر

٤

الاستدلال على
مسألة تحريم الخروج
على الولاة

المطلب الأول

الاستدلال على مسائل التوحيد

المسألة الأولى

مسائل توحيد الربوبية

إثبات الوجود:

اعتقاد أهل السنة والجماعة في وجود الله سبحانه وتعالى يتضمن أن الله جل جلاله بائن من خلقه غير مُماس لهم، مستوٍ على عرشه، ووجوده سبحانه يختلف عن وجود المخلوقين، وهو مع خلقه بعلمه وإحاطته.

وقد قرَّر الإمام أحمد هذا الاعتقاد بالدليل العقلي في كتاب "الرد على الجهمية والزنادقة"، واستعمل في تقريره عدة أدلة عقلية، منها:

السبر والتقسيم

فيُلاحظ أنه أراد أن يُبيّن بطلان زعمهم أنَّ الله في كل مكان عن طريق سؤالهم عن محل خلقه للأشياء، هل خَلْقُها داخلٌ في نفسه أو خارج منها؟ أو خَلْقُها خارج نفسه ثم دخل فيها ؟ فلا يخرج الأمر عن هذه الثلاث، ثم بعد أن سبر تلك الاحتمالات؛ اختبر صحتها وما تؤول إليه، ثم أبطل احتمالين وصوّب الثالث، وهو أنه خلقها خارجًا عنه ولم يدخل فيها، وهو ما يقتضى كمال وجوده سبحانه وبحمده وعدم اختلاطه بالخلق.

ولا شك أن الاحتمالين **مستقر في الفطرة** عدمها ولا تخطر بالبال مع سلامة الفطرة وصحتها.

الاستدلال باستحالة ارتفاع النقيضين واجتماعهما (السلب والإيجاب)

ذلك أن من المتقرر عند العقلاء أنه يستحيل أن يجتمع الشيء ونقيضه في محل واحد، ويستحيل أن يرتفعا جميعًا عنه، فوجود أحدهما يستلزم انتفاء الآخر، والعكس صحيح.

ويُؤخذ هذا من قول الإمام أحمد: "حين خلق الشيء خلقه في نفسه أو خارجًا من نفسه؟"؛ فهما ضدان في النفي؛ ونقيضان في المعنى العقلي.

قياس الأولى

ومعناه في حق الله سبحانه وتعالى: أن الخالق أولى من المخلوق بالكمال في النفي والإثبات، فكل وصف للكمال يثبت للمخلوق لا نقص فيه بوجه من الوجوه وأمكن اتصاف الخالق به؛ فهو أحق به، وكل نقص تنزَّه عنه المخلوق فالله جل وعز أولى بالتَّنزّه عنه سبحانه.

ومما رد فيه الإمام أحمد على الحلولية أن **بطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم:** وهو استدلال عقلي يستند على أنه يلزم من كلامهم في عموم معنى الوجود لله وأنه حالّ في كل مكان: أن يُضيء المكان الذي دخل فيه، فلمَّا لم يكن نور في البيت المظلم لزِم يقينًا بطلان قولهم بالحلول، وبعد الرد عليهم بالتفصيل فيه؛ قال: "... فعند ذلك تبينَّ للناس كذبهم على الله تعالى. فرحِم الله من عقِل عن الله ورجع عن القول الذي يُخالف الكتاب والسُّنة، وقال بقول العلماء، وهو قول المهاجرين والأنصار، وترك دين الشيطان، ودين جهم وشيعته".

وكثيرًا ما يستعمل السلف في معرض الرد على أهل البدع بيان لوازم مذهبهم الباطلة؛ للدلالة على بطلان القول وإن لم يكن قولاً لهم، ولكنها من **أساليب الحِجاج العقلي المعتبرة.**

مسائل توحيد الألوهية

المسألة الثانية:

التوكل والأخذ بالأسباب:

التوكل هو صدق اعتماد القلب على الله مع بذل الأسباب الصحيحة والمشروعة.

وكان الإمام أحمد يُرغِّب بالعمل والتكسُّب أخذًا بالأسباب، وأنَّ ذلك لا يُنافي التوكل، وذلك حين سُئل عن قوم يتركون العمل توكلاً على الله عز وجل.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سألت أبي عن قوم يقولون: نتكل على الله ولا نكتسب؟ قال أبي: ينبغي للناس كلهم أن يتوكلوا على الله ولكن يعودون على أنفسهم بالكسب، قال الله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَۚ ﴾ [سورة الجمعة: ٩]، فهذا قد علم أنهم يكتسبون".

وقد قرَّر الإمام أحمد مسألة التوكل وضرورة الأخذ بالأسباب بالدليل العقلي في محاورته لرجل يزعم أنه مُتوكل ويريد أن يذهب إلى الحج دون زاد كافٍ:

"عن الحسين الرازي قال: شهدت أحمد بن حنبل وجاءه رجل من أهل خراسان فقال له: يا أبا عبد الله معي درهم أحج بهذا الدرهم؟ فقال له أحمد: اذهب إلى باب الكرخ فاشترِ بهذا الدرهم حبًّا، واحمل على رأسك حتى يصير عندك ثلاثمائة درهم فحج. قال يا أبا عبد الله أما ترى مكاسب الناس؟ قال أحمد لا تنظر إلى هذا، فإنه من رغِب في هذا يريد أن يفسد على الناس معايشهم، قال يا أبا عبد الله: أنا متوكل. قال: فتدخل البادية وحدك أو مع الناس؟ قال: لا، مع الناس، قال: كذبت إذًا، لست بمتوكل، فادخل وحدك وإلاَّ فأنت متوكل على جراب الناس".

فالإمام أحمد في محاورته للسائل احتج عليه ببذل السبب، وهو دخوله للبادية والمفازة مع الناس، وذلك لإثبات عدم صحة معنى التوكل الذي ذهب إليه السائل في عدم اتخاذ الأسباب، وهو الزاد من أجل الذهاب إلى الحج، حيث احتج عليه بفعلٍ يؤمن به ويأخذ له الأسباب على حقيقتها؛ لأنَّ ترك الأسباب المشروعة قدح في العقل، فتركها مما هو ممتنع عقلاً.

مسائل توحيد الأسماء والصفات

المسألة الثالثة:

إثبات العلم

العلم من الصفات الثبوتية الذاتية التي لا تنفك عن ذاته جل وعز أبدًا، فالله سبحانه وتعالى يعلم ما كان وما سيكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، وهو عالم بجميع المخلوقات، محيط بجميع الموجودات من غير أن يقتضي ذلك مماسة أو مخالطة لهم.

وصفة العلم من الصفات العقلية التي يمكن أن تُثبت عن طريق العقل، وقد أثبتها الإمام أحمد حين ضرب مثالاً للعبد الذي بنى دارًا ثم خرج منها، لكنه لا يزال يعرف تفاصيل الدار التي بناها دون أن يكون في جوفها، ففي هذا الاستدلال أثبت رحمه الله صفة العلم لله سبحانه وتعالى من ثلاثة طرق:

الأول: الاستدلال بالخلق على العلم

فيستحيل أن يَخلق من لا يَعلم، فالعلم من لوازم الخلق، والخالق أعلم بمن خلق من غيره، كما قال الله جل جلاله: ﴿ أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ١٤ ﴾[سورة الملك: ١٤].

الثاني: قياس الأولى

فإن كان المخلوق قد يُحيط بما صنعه من غير أن يكون داخلاً فيه أو ملامسًا له، فالخالق جل وعز أولى بذلك؛ لإحاطته بخلقه مع كمال علمه بهم وقدرته. قال الله جل جلاله: ﴿ أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ١٤ ﴾ [سورة الملك: ١٤].

الثالث: سبر وتقسيم

ويتضح ذلك من قول الإمام أحمد: "إذا أردت أن تعلم الجهمي؛ لا يُقرُّ بعلم الله فقل له: الله يقول: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيۡكَۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦۖ ﴾[سورة النساء:١٦٦]، وقال: ﴿ فَإِلَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلۡمِ ٱللَّهِ ﴾ [سورة هود:١٤]، وقال: ﴿ ۞ إِلَيۡهِ يُرَدُّ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِۚ وَمَا تَخۡرُجُ مِن ثَمَرَٰتٖ مِّنۡ أَكۡمَامِهَا وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦۚ ﴾ [سورة فصلت:٤٧] فيُقال له: تُقر بعلم الله هذا الذي أوقفك عليه بالأعلام والدلالات أم لا ؟ فإن قال: ليس له علمٌ؛ كَفر، وإن قال: لله علم مُحدث كفر... فإن قال: لله علم وليس مخلوقًا ولا محدثًا، رجع عن قوله كله، وقال بقول أهل السنة".

وإعمال دليل السبر والتقسيم هنا ظاهر؛ ذلك أنه جعل العلم بمعنى الآيات منقسمًا إلى: من يُقر بذلك أو يدفعه أو يُقره مع القول بالإحداث، ولا رابع لهم، وكلا القولين الأخيرين ناقض لدلالة وصف الله سبحانه وتعالى بالعلم على جهة الكمال.

إثبات صفة الكلام لله جل جلاله

أثبت أهل السنة والجماعة صفة الكلام لله جل جلاله صفةً قائمة بذاته، وأنه حروف وأصوات ومعاني، وأن الله جل جلاله يتكلم متى شاء كيف شاء، والكلام صفة اختيارية قديمة النوع حادثة الأفراد، والقرآن كلام الله جل جلاله غير مخلوق، تكلَّم به سبحانه حقيقة بحرف وصوت.

وقد استدل الإمام أحمد رحمه الله على الكلام بدلائل عقلية متعددة، ومنها:

ما جاء في رواية أحمد بن الحسن الترمذي، قال: "سألت أحمد فقلت: يا أبا عبد الله، قد وقع من أمر القرآن ما قد وقع، فإن سُئلت عنه، ماذا أقول؟ فقال لي: ألستَ مخلوقًا؟ قلت: نعم. فقال: أليس كل شيء منك مخلوقًا؟ قلت: نعم. قال: فكلامك أليس هو منك، وهو مخلوق؟ قلت: نعم. قال: فكلام الله عز وجل أليس هو منه؟ قلت: نعم. قال: فيكون من الله شيء مخلوق؟!".

اعتمد الإمام أحمد في المقطع السابق وغيره على عدة دلائل عقلية منها:

- **أن الصفة تابعة للذات في أحكامها ومقتضياتها،** فلا تقوم بنفسها؛ إنما لا بد لها من موصوف تقوم بذاته وتتبعه -وهو ما دلت عليه جملته الأخيرة-.

- **أن المتماثلين يجوز ويجب على أحدهما ما يكون للآخر،** وهذا الدليل العقلي يعتمد على إثبات أن المتماثلَين في الجهة يجب أن يأخذا ذات الحكم، والقول في إحدى المتماثلَين يسري على مثيله. وهو في قوله: "ما تقول في علم الله؟ القرآن من علم الله ومن زعم أن علم الله مخلوق فقد كفر بالله".

- **أن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل،** فلا يُوصف بالكلام إلا من قام به الكلام، وجنس الصفات يستحيل أن تقوم بنفسها، فلا بد لها من محل تقوم به، كما هو متقرر في العقل. وقد قرَّر الإمام أحمد ذلك بإبطال قول الجهمية بما هو منصوص في القرآن: ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [سورة القصص: ٣٠]، ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ [سورة النساء: ١٦٤].

قياس الأولى، فالخالق جل وعز أولى بالكمال الذي وهبه لغيره، فمن وهب

- الكلام لغيره فهو أولى به.

أن الاشتراك في المعاني الكلية لا يُوجب التماثل في الاختصاصات الوجودية،

- فقيام الكلام باعتباره صفة قائمة بالذات الإلهية لا يُمكن أن يتصف بها المخلوق، وهو معنى يختلف باعتباره قائمًا بالمخلوق، يحمل الخصائص التي تتعلق بذوات المخلوقين، ولا يمكن أن يتصف بها الخالق.

وفي معرض رد الإمام أحمد على الجهمية في خلق القرآن؛ استدل بدليل عقلي مستنبط من الدليل النقلي، فقال: "فالجواب للجهمي إذا سأل فقال: أخبرونا عن القرآن: هو الله أو غير الله؟ قيل له: وإنَّ الله جل جلاله لم يقل في القرآن: إنَّ القرآن أنا، ولم يقل: غيري، وقال هو كلامي فسميناه باسم سماه الله به. فقلنا: كلام الله، فمن سمى القرآن باسم سماه الله به كان من المهتدين، ومن سماه باسم غيره كان من الضالين، وقد فصّل الله بين قوله وبين خلقه، ولم يسمه قولاً، فقال: ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [سورة الأعراف: ٥٤]".

ووجه الدلالة هنا أنَّ الإمام أحمد استدلَّ عليهم **بالتفريق بين الخلق والأمر،** والعطف يقتضي المغايرة، وأمر الله جل جلاله هو قوله، والقرآن قوله، وقد فرّق الله سبحانه بين قوله وخلقه، فكيف يكون القرآن مخلوقًا؟!